

Distr.: General
27 January 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة التاسعة عشرة
فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت**
مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية
والشؤون الإدارية

لجنة المخدرات
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ١٠ (ب) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*
تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة لبرنامج المخدرات التابع
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم ذلك
البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك
مسائل الشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية:
دور اللجنة بصفتها الهيئة الإدارية لبرنامج المخدرات التابع
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: مسائل الشؤون
الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

التغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي وآثارها على مكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى توزيع الموارد على البرامج الفرعية لبرنامج
العمل، وإنشاء وحدة التقييم المستقل وإمكانية استدامة وحدة التخطيط الاستراتيجي

تقرير المدير التنفيذي***

ملخص

أعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة المخدرات ١٤/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة
الجنائية ٦/١٨ اللذين طلبت فيهما اللجنتان تقريراً عن الآثار التي تترتب على مكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بما في ذلك تخصيص الموارد) جراء اعتماد نهج للبرامج

* E/CN.7/2010/1

** E/CN.15/2010/1

*** أُعدَّ هذا التقرير بناء على طلب صدر عن لجنة المخدرات في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة، التي
عُقدت يومي ١ و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها
الثامنة عشرة المستأنفة، التي عُقدت يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

250210 V.10-50483 (A)



المواضعية والإقليمية وتنفيذ التدابير اللازمة فيما يخص إعادة إنشاء وحدة للتقييم المستقل وإمكانية استدامة وحدة التخطيط الاستراتيجي. ويتناول الفصل الأول من التقرير عملية إعادة تنظيم المهام في إطار تطبيق نهج البرامج المواضيعية والإقليمية، بما في ذلك العملية اللازمة لإعادة توزيع الموارد. أما الفصل الثاني فيتناول إعادة إنشاء وحدة للتقييم المستقل وإمكانية استدامة وحدة التخطيط الاستراتيجي.

أولاً - إعادة تنظيم المهام في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: المنافع والمكاسب الناتجة عن الكفاءة

١ - بعد إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء والموظفين في عام ٢٠٠٩، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعملية إعادة تنظيم على الصعيد الداخلي لمهام شعبة العمليات وشعبة شؤون المعاهدات. ولكي يتسنى جمع الخبرات المتراكمة في الشعبتين في إطار المجالات المواضيعية المشتركة، أنشئت المجموعات المواضيعية التالية التي تجسّد ولايات الشعبتين الأساسية: الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع؛ الفساد والجريمة الاقتصادية؛ العدالة؛ الصحة وسبل المعيشة؛ منع الإرهاب. والغرض من عملية إعادة التنظيم أيضا هو تحسين توزيع المسؤوليات ومستوى مساءلة الموظفين والتخلص من الازدواجية والتداخل والتنافس الداخلي على الموارد.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إعادة التنظيم متماشية مع أنشطة المكتب بشأن تبسيط أدواته الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ ضمانا لتحقيق أقصى قدر من الاتساق فيما يخص أهدافه ونهج سياسته العامة وترتيباته الإدارية، سواء في المقر الرئيسي أم في الميدان، وذلك عن طريق وضع برامج مواضيعية وإقليمية/قطرية.

٣ - وتستجيب عملية إعادة التنظيم استجابة مباشرة للتوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة، الذي طلب في عام ٢٠٠٦ إلى مكتب المخدرات والجريمة أن يستعرض اختصاصاته، ولنشرة الأمين العام (ST/SGB/2004/6) بشأن إعادة تنظيم مكتب المخدرات والجريمة، بغية توضيح وظائف مختلف الشعب والفروع والأقسام وتجنب الازدواجية وإبراز أوجه التكامل والمزايا النسبية بين مختلف مكونات المكتب. وكان من المتوخى تشجيع الدور الذي تؤديه الفرق العاملة ومهامها وإدراج هذا الدور وتلك المهام في ذلك الاستعراض لكي يتسنى التعاون بين الأقسام والفروع والشعب فيما يتعلق بالمرحجات والمشاريع المحددة. وأوصى تقرير التقييم السنوي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب باتباع نهج شامل في النهوض بولايات الأمم المتحدة في مجال المخدرات والجريمة ونهج استراتيجي في إقامة الشراكات اللازمة لضمان النهوض بولايات المكتب بفعالية وكفاءة.

ألف - المكاسب الناتجة عن الكفاءة

٤ - سيتسنى للمكتب، بفضل ترتيبات العمل الجديدة، الاضطلاع بأنشطة التخطيط المتكامل على أسس مواضيعية وإقليمية وجمع المهام المعيارية والبرنامجية في إطار تقديم

الخدمات للدول الأعضاء. وفيما يلي ملخص للمبادئ الأساسية التي تستند إليها عملية إعادة تنظيم المهام والمكاسب الناتجة عن الكفاءة في هذا المضمار.

١- التأزر بين الأنشطة المعيارية وبناء القدرات

٥- أسفر تقسيم العمل في الماضي بين شعبة شؤون المعاهدات وشعبة العمليات، الذي كان يسير على أساس الفصل بين الأنشطة المعيارية والأنشطة التنفيذية، عن ازدواج وتداخل، بل حتى عن تنافس داخلي على الموارد.

٦- ولمعالجة هذا الفصل فإن عملية إعادة التنظيم تستحدث مجموعات من الخبرات المتمحورة حول خمسة مجالات تركيز مواضيعية رئيسية. وهذا ما يكفل تمكين الخبراء الموجودين حاليا في الشعبتين من النهوض بولايات المكتب بطريقة شمولية حقا، إذ إنهم سيضطلعون بالأنشطة المعيارية والتنفيذية على حد سواء.

٧- وسوف تتعزز، بفضل عملية إعادة التنظيم، قدرة المكتب على ربط الأنشطة المعيارية والقانونية بالأنشطة التنفيذية، وذلك بغية تعزيز القدرة المؤسسية لدى الدول على تنفيذ اتفاقيات المخدرات والجريمة والصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب والمعايير والقواعد القائمة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية تنفيذا فعالا.

٨- وكان إنشاء فرق العمل المشتركة بين الشعبتين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أول خطوة تبين منافع اتباع نهج متكامل في هذا الخصوص. إذ تقوم فرق العمل، بالتركيز على مناطق محددة، بتوجيه خبرات المقرر الرئيسي إلى المكاتب الإقليمية والقطرية التي تحتاج إلى مدخلات تقنية محددة لن يكون من المجدي اقتصاديا توفيرها من مصادر خارجية عند مستويات متدنية من حجم البرامج.

٩- وفي الوقت نفسه، تمكّن عملية تجميع الخبرات هذه قيام المجموعات المواضيعية بتوزيع المهام بين موظفيها على أساس إقليمي. ولما كانت فرق الخبراء حتى الآن أصغر من أن تستطيع تقسيم العمل بفعالية على الصعيد الإقليمي، فإن عملية إعادة التنظيم توفر الكتلة الحرجة اللازمة للقيام بذلك، الأمر الذي سيمكّن الخبراء من تحسين تركيز أعمالهم وتعميق معارفهم بالاحتياجات والأولويات الإقليمية. وعليه فإن عملية إعادة التنظيم سوف تساعد المكتب في الواقع على تكوين منظور إقليمي وموضوعي متكامل حقا.

١٠- ومن الجوانب الأخرى للمكاسب الناتجة عن الكفاءة انتهاج اللامركزية في تخطيط الأنشطة التنفيذية ورصدها والإبلاغ عنها. ولا يؤدي ذلك إلى تبسيط الإجراءات فحسب، بل يعزز أيضا المساءلة والتوجه القائم على النتائج على مستوى القاعدة.

٢- تعزيز الدعم للبرامج المواضيعية والإقليمية

١١- استحدثت، بدعم من الدول الأعضاء، نوعان من البرامج لتنفيذ استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وذلك بحسب الموضوع وبحسب التقسيم الجغرافي، وهما البرامج المواضيعية والبرامج الإقليمية. وبفضل عملية إعادة التنظيم سوف يتمكن هذان النوعان من البرامج من استغلال كامل إمكاناتهما.

١٢- وبما أن البرامج المواضيعية والبرامج الإقليمية أدوات استراتيجية فهي مترابطة تماما من حيث أن البرامج الإقليمية تعكس على المستوى التنفيذي توجيهات السياسة العامة التي ترسم في إطار البرامج المواضيعية. وهذه الأخيرة هي أساسا وثيقة "سياسة عامة" تلخص نظريا أعمال المكتب في كل مجال من مجالات التركيز المواضيعية. والهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تزويد الدول الأعضاء بصورة مجملية واضحة عن أعمال المكتب بشأن الأولويات المواضيعية الرئيسية التي تمثل مختلف مكونات خبرته في مجالات كل من الدعوة والبحوث والدعم التشريعي والقانوني ووضع المعايير وتقديم المساعدة التقنية. وعليه، فإن البرامج المواضيعية التي يجري وضعها في المقر الرئيسي للمكتب تقدم لمحة عامة عن ولاية المكتب واستراتيجيته في مجال مواضيعي معين.

١٣- وتعتمد البرامج الإقليمية/القطرية، من جانبها، نهج عمل من القاعدة إلى القمة يكفل التشاور الكامل على الصعيد الميداني مع الدول الأعضاء فيما يخص أولوياتها، وبذلك، فإنها تحدد أهدافا واضحة بشأن تقديم المكتب للمساعدة التقنية وإقامة الشراكات. وفيما يلي المبادئ التي يركز إليها هذا النهج:

(أ) ملكية كاملة من جانب البلدان الشريكة من خلال التوفيق مع السياسات والأولويات الإقليمية/الوطنية؛

(ب) إطار متكامل يربط بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لأعمال المكتب على الصعيد الإقليمي/الوطني؛

(ج) التحوّل من نهج قائم على المشاريع إلى "نهج برنامجي"؛

(د) تعاون وتخطيط أكثر فعالية مع سائر هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة المتعددة الأطراف.

١٤- وتؤيد الدول الأعضاء نهج البرمجة الإقليمية على النحو المبين في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٩. وتماشيا مع النهج الجديد، أعد المكتب جيلا جديدا

من البرامج الإقليمية التي تشمل شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا، وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، والبلقان. وقد تحققت بفضل هذا النهج منافع ملموسة ومباشرة في المناطق من حيث تحسين السياسات والاستراتيجيات والبرمجة وحشد الموارد اللازمة لتوفير الخبرات وتنفيذ الأنشطة البرنامجية.

١٥- وسوف تُستهل في عام ٢٠١٠ برامج إقليمية إضافية، تشمل غرب أفريقيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأفريقيا الجنوبية، وأفريقيا الوسطى، وغرب آسيا ووسطها، وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك بلدان المخروط الجنوبي، وذلك بالتشاور الكامل مع بلدان هذه المناطق.

٣- تعزيز نظام الإدارة في توفير توجيهات السياسة العامة للمكتب

١٦- من مآخذ هيكل التمويل المعقد للمكتب أن "الأزمات" المالية كانت للأسف حدثًا مألوفًا. وقد أدى ذلك بدوره إلى ما يمكن تسميته أزمة تصوّر. فمن ناحية أولى، تزايدت المساهمات المخصّصة الغرض بمعدلات لم يسبق لها مثيل؛ ومن ناحية أخرى، لا يمكن تغطية نفقات المكتب الثابتة (المهام التنظيمية والإدارية الأساسية التي لا بد منها) من المساهمات العامة الغرض التي تظل مستقرة إلى حد ما في أفضل الأوقات وتنخفض بسرعة في أوقات الشدة. ولا تؤدي كل هذه العوامل إلى حالة من عدم اليقين فحسب، وإنما تحد أيضًا من قدرة المكتب على أداء عمله بفعالية وكفاءة. وسعى إلى تعزيز دور الدول الأعضاء في مهمة توجيه المكتب ودعمه والإشراف على أدائه، فقد شجعت عملية إعادة تنظيم المهام عددا من العمليات. ومثلما ذكر أعلاه، فإن نهج البرمجة الإقليمية راسخ في الإرادة السياسية وفي واقع المناطق المعنية. وهو ينطوي على إجراء مشاورات مع الخبراء في بلدان المنطقة المعنية لتحديد الاحتياجات والأولويات على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى ما يستتبع ذلك من التماس التأييد السياسي الرفيع المستوى للبرامج الإقليمية. وتكفل هذه العملية ربط مبادرات المكتب في الميدان ربطًا وثيقًا بالأولويات الإقليمية والقطرية كما تكفل لها الدعم الكامل من جانب الزعماء السياسيين.

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، دأبت الأمانة العامة على تقديم دعمها التام للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المعني بالحوكمة والتمويل. ويشارك هذا الفريق مع المكتب في معالجة مسائل ذات أهمية فنية وإدارية، لتمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى فهم أفضل لأنشطة المكتب وأعماله البرنامجية.

٤- أعمال المكتب على مستوى رسم السياسة والمستوى التنفيذي

١٨- من المعروف أن اتساع نطاق الولاية يؤدي إلى ارتفاع مستوى التوقعات. وثمة جزء أساسي من استراتيجية المكتب من حيث الارتقاء بقيمة الأداء هو تكثيف الجهود على مستوى رسم السياسات والعمل في الوقت نفسه على دعم تقديم التعاون التقني على أساس الممارسات التي أثبتت جدواها. وبناء على ذلك، فإن أعمال المكتب تتركز على بناء توافق سياسي في الآراء بشأن أهمية اعتبار سيادة القانون على أنها جزء لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية. وينطوي ذلك على تشاور وثيق مع الدول الأعضاء على مستوى سياسي رفيع في مجال تحديد الأولويات الإقليمية والوطنية وعلى تحقيق تكامل أوثق مع عمليات التخطيط على نطاق منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهود المبذولة على الصعيد الدولي. والغرض من عملية إعادة التنظيم، وخصوصاً توطيد الدعم المقدم في المقر الرئيسي على الصعيد الميداني في إطار فرع البرامج المتكاملة والرقابة، هو تعزيز وتوسيع نطاق شراكات المكتب التنفيذية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تشكل الأعمال المشتركة بين الوكالات وإقامة الشراكات برنامج عمل المكتب.

باء- إعادة توزيع الموارد

١٩- سعياً إلى تحقيق المستوى الأمثل في إعادة تنظيم المهام المضطلع بها في شعبة شؤون المعاهدات وشعبة العمليات، جُمع الموظفون العاملون في المجال المواضيعي نفسه في مجموعة مواضيعية مسؤولة عن جوانب العمل المعيارية والتشغيلية على السواء في ذلك المجال المواضيعي تحديداً. وتقدم المخططات التنظيمية الواردة في المرفق معلومات مفصلة، بحسب مستوى الوظيفة ومصدر التمويل، عن الوظائف المخصصة لكل مجموعة من المجموعات المواضيعية وغيرها من المهام المشتركة في الشعبتين. ويرد أيضاً في المرفق مخطط تنظيمي لمكتب المخدرات والجريمة ككل يوفر لمحة عامة عن توزيع كل الوظائف والمهام في المكتب.

١- تنظيم المجموعات المواضيعية وتوفير الموارد لها

٢٠- ستُنظَّم المجموعات المواضيعية وتُوفَّر لها الموارد على النحو المبين أدناه.

(أ) الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع

٢١ - سيُعاد تخصيص معظم الوظائف المعتمدة حالياً للقسم المعني بالجريمة المنظمة والعدالة الجنائية والتابع لشعبة شؤون المعاهدات ولوحدة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابعتين لشعبة العمليات، للفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في شعبة شؤون المعاهدات. وستُجمع في هذا الفرع الأنشطة الممولة من المشاريع في مجالات كل من الاتجار بالبشر وغسل الأموال ومراقبة الحاويات والجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة، والتي كان يُضطلع بها في شعبة العمليات (انظر الجدول ١). وسيتم ذلك من تعزيز عمل المكتب بوصفه وصياً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقيات مراقبة المخدرات، مما يؤدي إلى إقامة صلة أوثق بين الأنشطة المعيارية وصوغ السياسات الحكومية الدولية للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاقية على نحو سلس متماسك. وستكون على رأس هذا الفرع الوظيفة من رتبة مد-١ الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة حالياً بوصفها وظيفة نائب مدير شعبة شؤون المعاهدات ورئيس فرع شؤون المعاهدات والمساعدة القانونية.^(١)

الجدول ١

الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة			
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١	١	-	-	٢
ف-٥	١	١	-	٤
ف-٤	٦	-	-	٨
ف-٣	٢	-	-	٧
ف-٢/١	٢	-	-	٦
المجموع الفرعي	١٢	١	-	٢٧
فئة الخدمات العامة				
رتبة رئيسية	-	-	-	-
رتب أخرى	٢	-	١	٧
المجموع الفرعي	٢	-	١	٧
المجموع	١٤	١	١	٣٤

(١) سيحتفظ صاحب هذا المنصب بلقبه الوظيفي ويؤدي مهام نائب مدير شعبة شؤون المعاهدات.

(ب) الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية

٢٢ - سوف تُجمع في الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية كل الوظائف المعتمدة حالياً للقسم المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع لشعبة شؤون المعاهدات، وبعض الوظائف المعتمدة لوحدة العدالة والنزاهة التابعة لشعبة العمليات والتي تعالج قضايا تتعلق بالفساد والنزاهة القضائية (انظر الجدول ٢). وعلى غرار المنطق المتبع في دمج المهام في الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، يرمي نقل هذه الوظائف إلى دمج أنشطة مكافحة الفساد التي كانت مقسّمة بين الشعبتين. وستكون على رأس الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية وظيفة جديدة من رتبة مد-١ تُموّل من الميزانية العادية وتقرها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٢

الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة			
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١	١	-	-	١
ف-٥	٢	-	-	٤
ف-٤	٤	-	-	٧
ف-٣	٢	-	-	٥
ف-١/٢	٤	-	-	٥
المجموع الفرعي	١٣	-	-	٢٢
فئة الخدمات العامة				
رتبة رئيسية	-	-	-	-
رتب أخرى	٢	-	-	٧
المجموع الفرعي	٢	-	-	٧
المجموع	١٥	-	-	٢٩

(ج) فرع منع الإرهاب

٢٣ - ستبقى في هذه المجموعة المواضيعية جميع الوظائف المعتمدة حالياً لفرع منع الإرهاب التابع لشعبة شؤون المعاهدات (انظر الجدول ٣). وستظل على رأس الفرع الوظيفة الممولة من الميزانية العادية من رتبة مد-١ والمعتمدة لفرع منع الإرهاب.

الجدول ٣

فرع منع الإرهاب: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة			
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١	١	-	-	-
ف-٥	١	٢	-	-
ف-٤	٢	٦	-	-
ف-٣	٢	٤	-	-
ف-١/٢	-	٥	-	-
المجموع الفرعي	٦	١٧	-	-
فئة الخدمات العامة				
رتبة رئيسية	-	-	-	-
رتب أخرى	٢	٥	-	-
المجموع الفرعي	٢	٥	-	-
المجموع	٨	٢٢	-	٣٠

(د) قسم العدالة

٢٤- سوف تُثقل الوظائف التالية من أجل تعزيز قسم العدالة: بعض الوظائف المعتمدة لوحددة العدالة والنزاهة ولوحددة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال التابعين لشعبة العمليات؛ ووظيفة واحدة لموظف شؤون البرامج ممولة من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج في قسم التعاون التقني الأول التابع لشعبة العمليات؛ ووظيفة واحدة لموظف معاون معني بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ممولة من الميزانية العادية ومعتمدة للقسم المعني بالجريمة المنظمة والعدالة الجنائية التابع لشعبة شؤون المعاهدات؛ ووظيفة واحدة مساعد لشؤون البرامج ممولة من الميزانية العادية ومعتمدة لوحددة البرمجة المتكاملة التابعة لشعبة العمليات (انظر الجدول ٤). وستكون على رأس القسم الوظيفة الممولة من الميزانية العادية برتبة ف-٥ المعتمدة لقسم الحوكمة والأمن البشري وسيادة القانون التابع لشعبة العمليات.

الجدول ٤

قسم العدالة: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة				المجموع
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض	
الفئة الفنية وما فوقها					
ف-٥	١	-	-	-	١
ف-٤	٣	١	-	-	٤
ف-٣	٣	-	١	١	٥
ف-١/٢	١	-	-	-	١
المجموع الفرعي	٨	١	١	١	١١
فئة الخدمات العامة					
رتبة رئيسية	-	-	-	-	-
رتب أخرى	١	-	-	١	٢
المجموع الفرعي	١	-	-	١	٢
المجموع	٩	١	١	٢	١٣

(هـ) فرع الصحة وسبل المعيشة

٢٥ - ستُخصّص لفرع الصحة وسبل المعيشة جميع الوظائف المعتمدة حالياً لقسم الشؤون الصحية والتنمية البشرية التابع لشعبة العمليات، ووظيفة إضافية أخرى من الشعبة المذكورة^(٢) (انظر الجدول ٥). وستكون على رأس الفرع وظيفة جديدة من رتبة مد-١ تُموّل أساساً من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج.^(٣)

(2) وظيفة واحدة لمساعد فريق مموّلة من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج ومعتمدة حالياً لقسم التعاون التقني الثاني.

(3) حفاظاً على توازن التكاليف، سوف يُستخدم التمويل المخصص لوظيفة ف-٤، الممولة من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج والمخصصة لمنسق برامج لتقديم الدعم من فيينا للمكتب الإقليمي للاتحاد الروسي وبيلاروس، لتغطية تكاليف هذه الوظيفة الجديدة من رتبة مد-١ ويستكمل من الأموال المخصصة الغرض التي تم التعهد بتوفيرها بالفعل لهذا الغرض.

الجدول ٥

فرع الصحة وسبل المعيشة: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة			
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١	-	-	١	١
ف-٥	-	-	-	١
ف-٤	٢	-	-	٥
ف-٣	١	-	-	٢
ف-١/٢	-	-	-	١
المجموع الفرعي	٣	-	١	١٠
فئة الخدمات العامة				
رتبة رئيسية	-	-	-	-
رتب أخرى	١	١	١	٤
المجموع الفرعي	١	١	١	٤
المجموع	٤	١	٢	١٤

(و) فرع البرامج المتكاملة والرقابة

٢٦- ستُجمع كل الوظائف المعتمدة حالياً لوحدة البرمجة المتكاملة التابعة لشعبة العمليات والمكاتب الإقليمية (قسما التعاون التقني الأول والثاني التابعان لشعبة العمليات) في فرع البرامج المتكاملة والرقابة الجديد،^(٤) الذي سترأسه نائب مدير شعبة العمليات (انظر الجدول ٦). كما سيُجمع في هذا الفرع المستشارون الأقاليميون الذين يتبعون شعبة شؤون المعاهدات. وعلاوة على ذلك، سوف يُعزز هذا الفرع بوظيفة أخرى من رتبة ف-٣ ممولّة من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج كانت مخصصة لوحدة الرصد والدعم التابعة لشعبة العمليات. والغرض من عملية التحويل هذه هو تركيز وتعزيز مهام البرمجة والرقابة الاستراتيجية التي تضطلع بها فرق الدعم الميداني في المقر الرئيسي. وسيعزز المكتب مشاركته على الصعيد التنفيذي بفضل الجمع بين المكاتب الإقليمية والمهام الاستراتيجية التي كانت

(٤) يشمل جميع الموظفين من المكاتب الإقليمية، باستثناء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولّتين من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج، واللتين ستُنقلان من قسم التعاون التقني الثاني إلى وحدة الرصد والدعم.

تتولاها في السنة الماضية وحدة البرمجة المتكاملة. وسوف يقدم الفرع دعماً شمولياً على مستوى إدارة الشعبتين وكل المجموعات المواضيعية وشبكة المكاتب الميدانية.

الجدول ٦

فرع البرامج المتكاملة والرقابة: الوظائف بحسب الفئة ومصدر التمويل

الفئة	الوظائف المؤقتة			
	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	الأموال العامة الغرض	الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض
الفئة الفنية وما فوقها				
مد-١	١	-	-	١
ف-٥	-	-	٣	٣
ف-٤	١	-	٦	٢
ف-٣	-	-	٣	٣
ف-١/٢	-	-	١	١
المجموع الفرعي	٢	-	١٣	٢
فئة الخدمات العامة				
رتبة رئيسية	-	-	-	-
رتب أخرى	-	١	٧	٤
المجموع الفرعي	-	١	٧	٤
المجموع	٢	١	٢٠	٦

(ز) وحدة الرصد والدعم

٢٧- سوف تُعزز وحدة الرصد والدعم القائمة التابعة لشعبة العمليات بوظيفتين إضافيتين من المكتب الإقليمي (انظر الحاشية ٤) ومن خلال إعادة تخصيص وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) ممولّة من الميزانية العادية ومعتمدة حالياً لمكتب مدير شعبة شؤون المعاهدات. وسوف تنتمي الوحدة إدارياً إلى مكتب مدير شعبة العمليات، ولكنها ستقدم دعماً شمولياً في مستوى إدارة كلتا الشعبتين.

(ح) أمانة قسم الهيئات التشريعية

٢٨- ستُدراج في هذه المجموعة الشمولية جميع وظائف قسم دعم السياسة العامة التابع لشعبة شؤون المعاهدات.

٢- أثر عملية إعادة التنظيم على جدول الوظائف في المكتب

٢٩- تجدر الإشارة، في سياق الهيكل الجديد، إلى أن المجموعات الوظيفية الشمولية (فرع البرامج المتكاملة والرقابة ووحدة الرصد والدعم وأمانة قسم الهيئات التشريعية) ستقدم الخدمات لشعبة العمليات وشعبة شؤون المعاهدات والشبكة الميدانية، إضافة إلى أنها ستعمل على نطاق واسع مع شعب المكتب الأخرى تعزيزاً لتكامل الأنشطة.

٣٠- ويبيّن الجدول ٧ حصيلة عمليات نقل الوظائف الموصوفة أعلاه. وعلى وجه التحديد، سوف يزداد جدول وظائف شعبة شؤون المعاهدات بمقدار ٣ وظائف ممولّة من الميزانية العادية ووظيفة واحدة ممولّة من الموارد العامة الغرض وأخرى ممولّة من الموارد الخاصة بتكاليف دعم البرامج و١٩ وظيفة ممولّة من الموارد المخصصة الغرض؛ وسوف ينخفض جدول وظائف شعبة العمليات بالمقدار نفسه من عدد الوظائف.

الجدول ٧

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الوظائف بحسب المكوّن/الشعبة ومصدر التمويل

وظائف المؤقتة ^(ب)										المكوّن/الشعبة
المجموع	الأموال المخصصة الغرض ^(ب)		الأموال الخاصة بتكاليف دعم البرامج		الأموال العامة الغرض		الوظائف الممولّة من الميزانية العادية ^(أ)			
	الحالية	المقترحة	الحالية	المقترحة	الحالية	المقترحة	الحالية	المقترحة	الحالية	المقترحة
										التوجيه التنفيذي والإدارة
١٦	١٦	٢	٢	-	-	٣	٣	١١	١١	مكتب المدير التنفيذي
										برنامج العمل
١٣٧	١١٣	٥٨	٣٩	١	-	١	-	٧٧	٧٤	شعبة شؤون المعاهدات
٧٠	٧٠	١٩	١٩	-	-	٢٧	٢٧	٢٤	٢٤	شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
٢٥٦	٢٨٠	٩٥	١١٤	١١٥	١١٦	٢٧	٢٨	١٩	٢٢	شعبة العمليات
										دعم البرامج
١٦٠	١٦٠	٢٢	٢٢	٤٠	٤٠	٧	٧	٩١	٩١	شعبة الإدارة
٦٣٩	٦٣٩	١٩٦	١٩٦	١٥٦	١٥٦	٦٥	٦٥	٢٢٢	٢٢٢	المجموع

(أ) تشمل وظائف الميزانية العادية الواردة في الأبواب ١ و١٦ و٢٨ واو من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(ب) تشمل الوظائف الممولّة من الأموال المخصصة الغرض في جداول الموظفين والمشغولة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويتسم الكثير من هذه الوظائف بطابع مؤقت وتخضع رتبها لتغييرات متكررة. ولكنها لا تشمل الوظائف الممولّة من الموارد المخصصة الغرض التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - العلاقة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٣١- لا يوجد أي تغيير في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وسوف يجسّد الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ نهج البرامج المواضيعية والإقليمية.

ثانياً- إنشاء وحدة تقييم مستقل وإمكانية استدامة وحدة التخطيط الاستراتيجي

٣٢- طلبت لجنة المخدرات في قرارها ١٤/٥٢ و لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٦/١٨ إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم تقريراً عن تنفيذ الفقرات ١٦-١٨ من هذين القرارين، وكذلك عن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لوظيفة رئيس وحدة التخطيط الاستراتيجي في المستقبل.

ألف- إعادة إنشاء وحدة التقييم المستقل

٣٣- عملاً بالفقرة ١٦ (أ) من قراري اللجنتين المذكورين، نقلت الوظيفة الممولة من الميزانية العادية برتبة ف-٥، ووظيفة رئيس وحدة التخطيط الاستراتيجي، من البرنامج الفرعي ٢، تحليل السياسات والاتجاهات، إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، وتسير حالياً إجراءات توظيف رئيس وحدة التقييم المستقل. وبعد تعيين رئيس الوحدة سيكون المكتب في وضع أفضل لتنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٨ من قراري اللجنتين. ومع ذلك، وإضافة إلى الوظيفة الممولة من الميزانية العادية برتبة ف-٥، يحتاج الأمر إلى تبرعات من أجل إجراء تقييمات متعمقة وإنشاء وحدة تقييم مستدامة وفعالة ومستقلة في عملها. ولكي تنهض الوحدة بأعمالها على أتم وجه وتنفذ خطة العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي أحاطت بها اللجنتان علماً في الفقرة ٢٠ من قراريهما، سيلزم توفير موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف خمس وظائف (واحدة ف-٤ وأخرى ف-٣ وثالثة ف-٢ واثنان من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)) وتوفير ميزانية تشغيلية لأعمال التقييم. وهذا يتطلب مقدار ١ ٥٦٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. ويبلغ المستوى الحالي للتبرعات المتاحة للتقييم مقدار ٨٠٠ ٠٠٠ دولار مما يقتضي توفر مبلغ إضافي قدره ٧٦٠ ٠٠٠ دولار لكفالة سير عمل الوحدة بصورة فعالة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

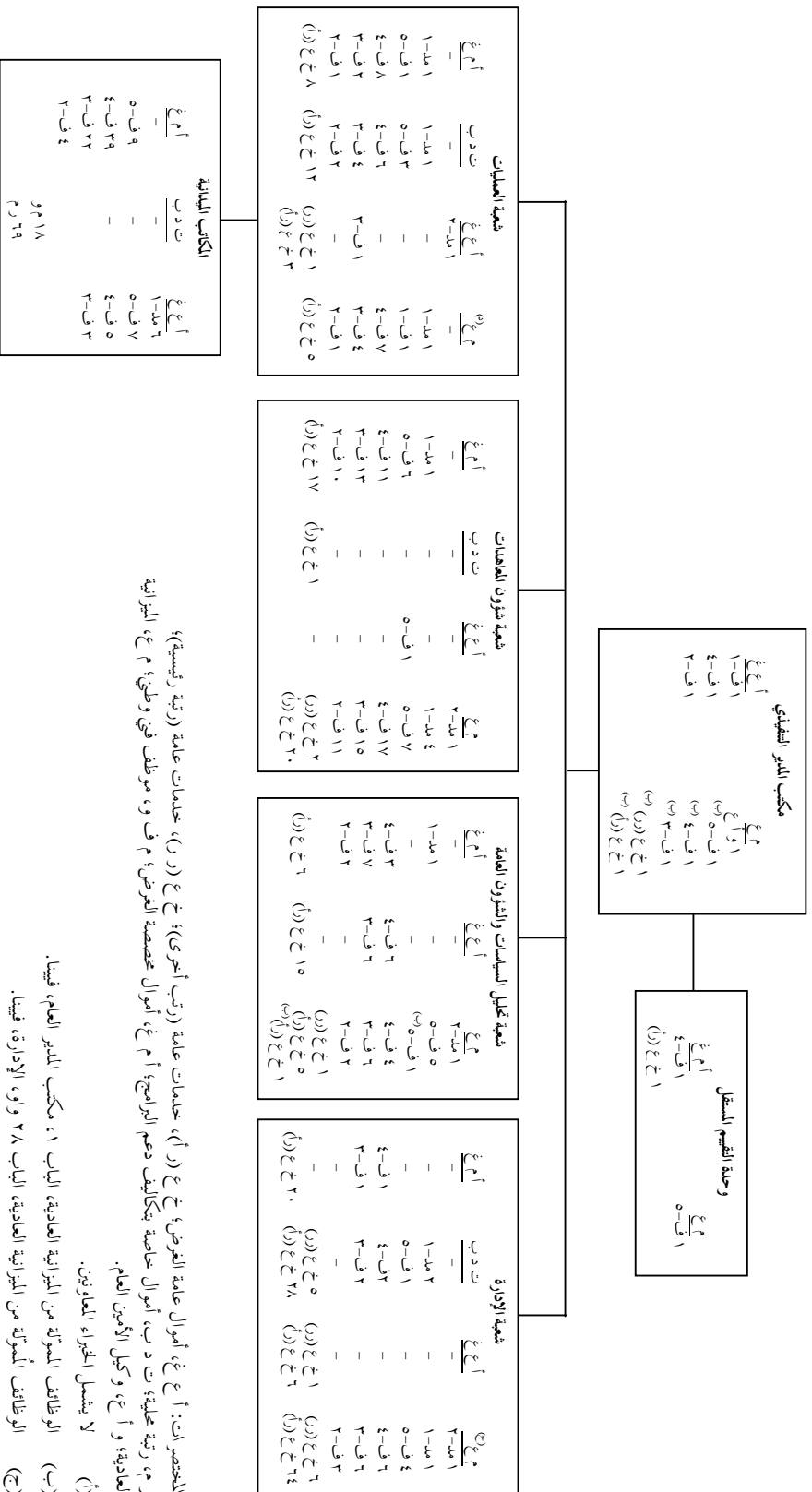
باء- إمكانية استدامة وحدة التخطيط الاستراتيجي

٣٤- نتيجة لنقل الوظيفة الممولة من الميزانية العادية برتبة ف-٥ (رئيس وحدة التخطيط الاستراتيجي) أصبحت وحدة التخطيط الاستراتيجي تُموّل بالكامل من التبرعات. ووفقاً

للفقرة ١٧ من قراري اللجنتين، وضمانا لاستدامة الوحدة، بما يتماشى مع أهمية المهام التي تضطلع بها، سيلزم توفير موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف ست وظائف (واحدة ف-٥ وثانية ف-٤ وثالثة ف-٣ ورابعة ف-٢ واثنان من فئة الخدمات العامة) (رتب أخرى)) وتوفير ميزانية تشغيلية. ويتطلب ذلك مقدار ١ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار سنويا يتعين تمويلها من التبرعات. ويبلغ المستوى الحالي للتبرعات المتاحة للتخطيط الاستراتيجي مقدار ٧٣٩ ٢٠٠ دولار مما يقتضي توفر مبلغ إضافي قدره ٩٤٠ ٨٠٠ دولار لكفالة سير عمل الوحدة بصورة فعالة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

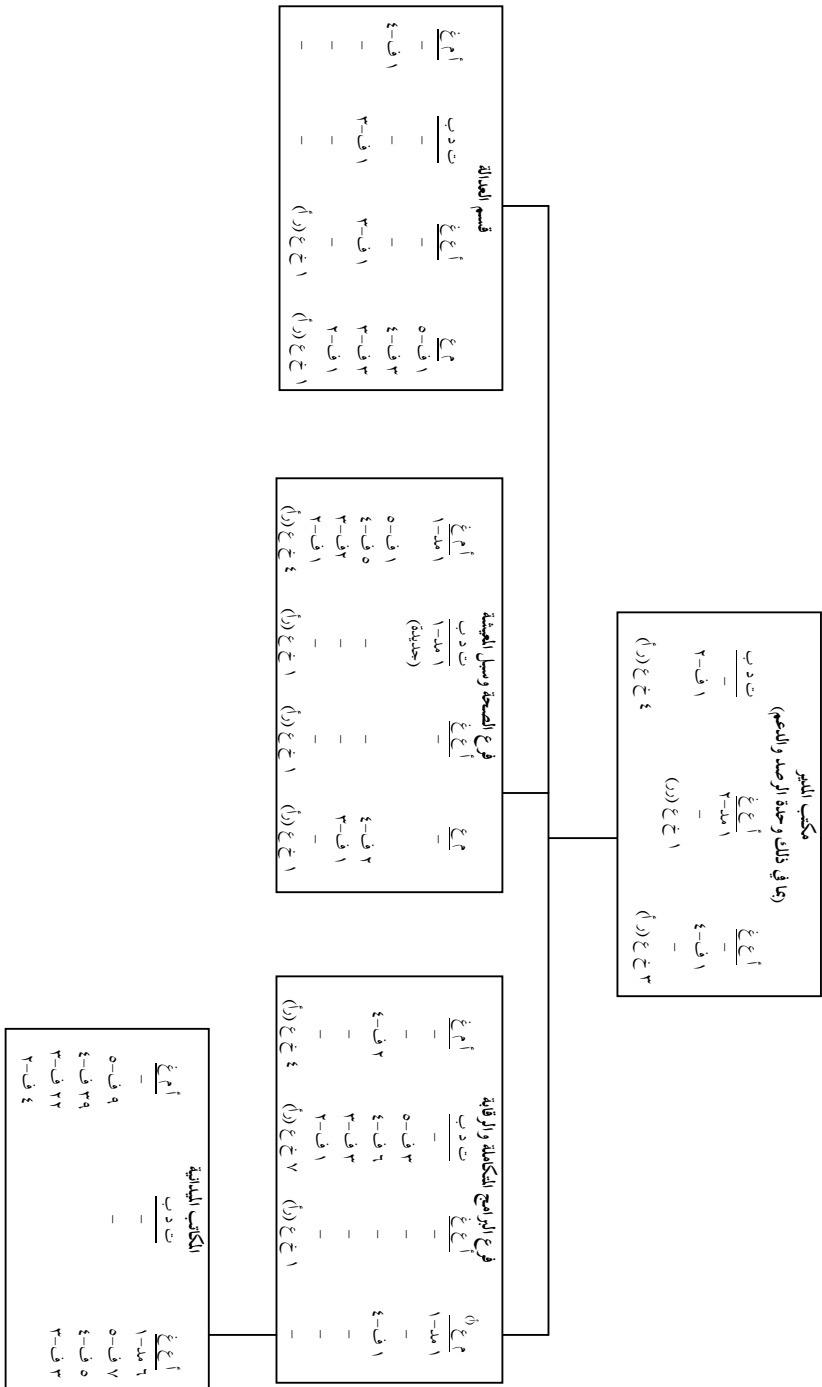
٣٥- ودعت اللجنتان أيضا في قراريهما الدول الأعضاء إلى زيادة المساهمات العامة الغرض من أجل استئناف وتعزيز المهام والأنشطة التي توقفت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتي كانت مهمة رئيس فرع تحليل السياسات والبحوث واحدة منها. وأشار تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدججة للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الصعوبات التي سيواجهها ذلك الفرع بسبب إلغاء الوظيفة (الفقرة ٤٦ (أ) من الوثيقة E/CN.7/2009/13- E/CN.15/2009/23). وبناء على ذلك، ونظرا لأن مستوى المساهمات الخارجة عن الميزانية يتسم ببعض المرونة، فإن من المقترح إعادة إنشاء الوظيفة من فئة مد-١ لرئيس فرع تحليل السياسات والبحوث. ومن المتوقع أن تفضي عملية إعادة تنظيم شعبة العمليات وشعبة شؤون المعاهدات إلى إدخال تعديلات على هيكل البرامج ستؤثر في هيكل وتكوين شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف⁽¹⁾
ألف - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ككل



المختصرات: أ أع غ، ب أمال عامة العرض؛ ج (ر)، خدمات عامة (رتب أخرى)؛ د (ر)، خدمات عامة (رتبة رئيسية)؛
 ر، رتبة محلية؛ د ب، أموال خاصة بتكاليف وهم الربح؛ أم غ، أموال تخصصه العرض؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م ح، الميزانية
 العادية؛ و أ، ح، و، وكيل الأمين العام.
 (أ) لا يشمل الجراء المعاونين.
 (ب) الوظائف الموزعة من الميزانية العادية، الباب ٥١، مكتب المدير العام، فنيا.
 (ج) الوظائف الموزعة من الميزانية العادية، الباب ٢٨، و، الإدارة، فنيا.
 (د) لا يشمل وظيفتين في المساعدة المؤقتة العامة (واحدة من الرتبة ٦ والأخرى من الرتبة ٥) مُؤتمنين من الميزانية العادية، الباب ٢٣،
 البرنامج العادي للتعاون التقني.

باء - شعبة العمليات



(أ) لا يشمل وظيفتين في المساعدة المؤقتة العامة (واحدة من الرتبة ٦ والأخرى من الرتبة ٥) مُمَوَّلَتين من الميزانية العادية، الباب ٢٢، البرنامج العادي للعمارة.

جيم - شعبة شؤون المعاهدات

